قاعدة بيانات

الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2024 – جلسات تحقيق

ورقة تحليلية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: وصف قاعدة البيانات:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2024 بداية من **1 يناير** حتى **31 ديسمبر 2024**، وذلك على خلفية الناشطية المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق لأول مرة** (بعد القبض مباشرة، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس)، حيث **تم توثيق 3485 جلسة تحقيق** على مدار 2024.
2. **إطلاق سراح وعفو** (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الاقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث **تم توثيق 1649 حالة** خلال 2024.
3. **الأحكام القضائية** الصادرة من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم **توثيق 393 حكم قضائي.**

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق لأول مرة.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

من حيث **نوع القرار**، تم تسجيل **3412** قرار بـ "**الحبس 15 يوم علي ذمة التحقيقات**" كأعلى فئة، يليه عدد **47** قرار بـ "**إخلاء سبيل بكفالة مالية** "، فيما كان هناك **15** قرارا بـ "**إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة**"، ثم يأتي "**حبس 4 أيام علي ذمة التحقيقات**" كأقل فئه ب **11** قرارا فقط.

بينما وفقا **للنوع الاجتماعي للشخص**، كان هناك جلسات تحقيق مع **3400** من **الذكور** و **85** من **الإناث**، بينما طبقا **للنطاق الزمني**، شهد "**الربعين الثاني والرابع من 2024**" العدد الأكبر من جلسات التحقيق بعدد **994و971** جلسة تحقيق علي الترتيب، يليهم "**الربع الثالث من 2024**" بعدد **813** جلسه تحقيق، فيما شهد "**الربع الأول من 2024**" العدد الأقل بإجمالي **707** جلسة تحقيق.

ثانيًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الزمني:

خلال عام 2024، أظهرت بيانات التحقيقات القضائية تذبذبًا طفيفًا في حجم القرارات بين الأرباع الزمنية المختلفة، مع ميل عام نحو الارتفاع في منتصف العام. فقد بدأ العام في **"الربع الأول"** بإجمالي **707 تحقيقًا** حوالي **20.3%**، وهو مستوى محدود نسبيًا يعكس انطلاقة هادئة لنشاط التحقيقات في بدايات السنة.

ثم شهد **"الربع الثاني"** ارتفاعًا ملحوظًا ليصل العدد إلى **994 تحقيقًا** حوالي **28.5%**، بما يمثل أكبر زيادة فصلية خلال العام، ويشير إلى توسع نسبي في نشاط التحقيقات ربما نتيجة تصاعد القضايا أو تسريع وتيرة العمل القضائي في منتصف العام.وفي **"الربع الثالث"**، تراجع العدد قليلًا إلى **813 تحقيقًا** حوالي **23.3%**، ما يعكس مرحلة تهدئة بعد ذروة النشاط، لكنه ظل قريبًا من المستويات المتوسطة، دون هبوط حاد.

أما **"الربع الرابع"**فقد عاد النشاط للارتفاع مجددًا ليسجل **971 تحقيقًا** حوالي **27.9%**، في مؤشر على استعادة الزخم مع نهاية العام واستقرار وتيرة العمل القضائي.

بذلك يمكن القول إن عام 2024 اتسم بنمط متقلب نسبيًا، بدأ بوتيرة محدودة، ثم شهد صعودًا قويًا في منتصف العام، قبل أن يتراجع قليلًا ويستقر عند مستويات متوازنة مع نهاية العام، ما يشير إلى استقرار نسبي في وتيرة التحقيقات عبر فصول العام الأربعة.

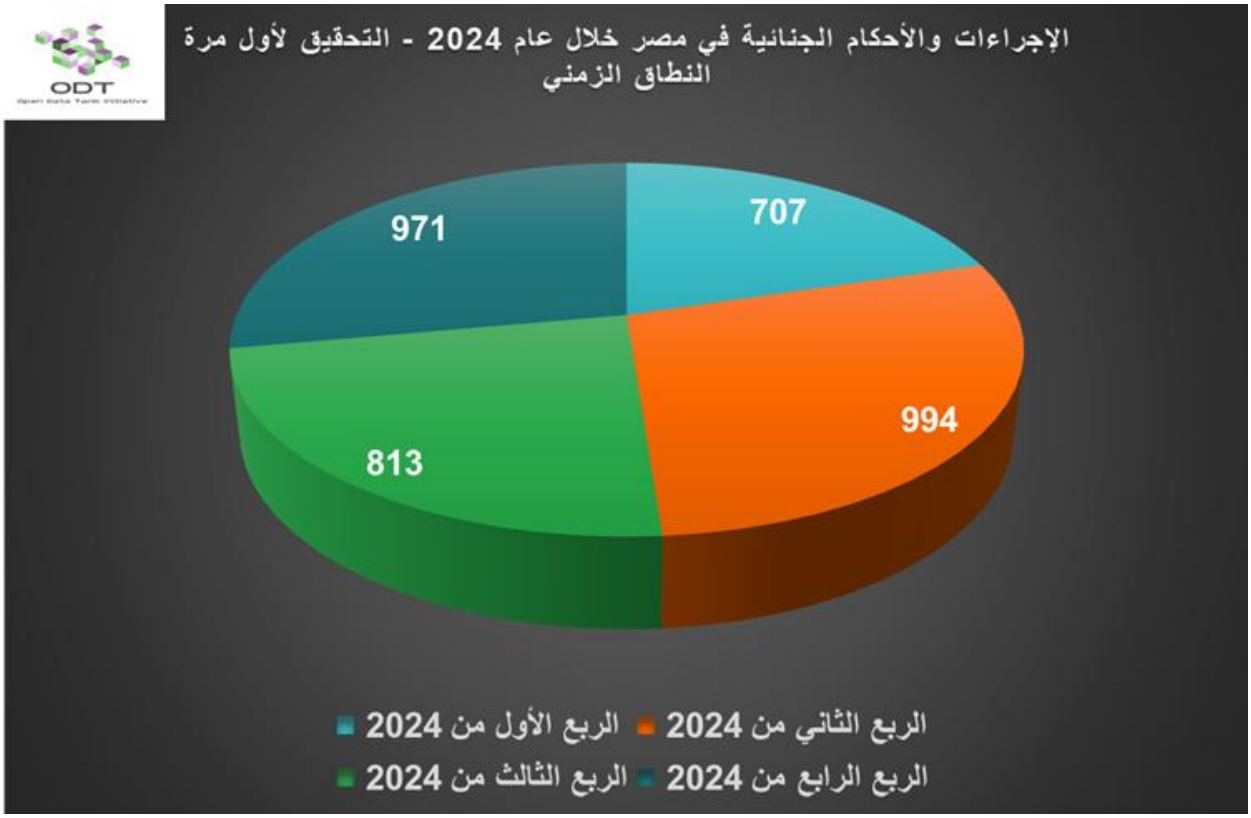

ثالثًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الجغرافي "محافظة الإجراء القضائي":

تكشف البيانات الخاصة بمرحلة التحقيقات خلال عام 2024 عن **تركز جغرافي واضح في محافظتين رئيسيتين هما القاهرة والشرقية**، مع حضور هامشي لبقية المحافظات.
فقد جاءت **القاهرة** في المركز الأول بوضوح بإجمالي **2105 تحقيقًا** ، أي ما يعادل نحو **60.4%** من إجمالي التحقيقات على مستوى الجمهورية، وهو ما يعكس ثقلها القضائي والإداري ودورها المحوري في إدارة القضايا.
تلتها **الشرقية** بإجمالي **1335 تحقيقًا** بنسبة تقارب **38.3%** ، **لتشكل المحافظتان معًا ما يقرب من 98.7% من إجمالي التحقيقات** في الجمهورية، وهو تركز استثنائي يُبرز محدودية النشاط في باقي الأقاليم.

أما باقي المحافظات فجاءت بأرقام رمزية للغاية؛ حيث سجلت **الدقهلية 29 تحقيقًا (0.83%)**، و**الغربية 8 تحقيقات (0.23%)**، في حين اقتصرت **الجيزة** على **7 تحقيقات فقط (0.20%)**، وسجلت **المنوفية تحقيقًا واحدًا (0.3%).**
وبسبب عدم وجود مصادر مفتوحة لمعلومات منهجية حول المساحة القضائية في الوجه البحري أو القبلي لم تكن هناك أعداد مسجلة في باقي المحافظات.

إجمالًا، يظهر النمط أن مشهد التحقيقات في عام 2024 كان **شبه محصور في نطاق القاهرة والشرقية**، مع حضور هامشي في عدد محدود من المحافظات الأخرى، وهو ما يعكس مركزية الإجراءات القضائية في العاصمة وبعض المحافظات الكبرى مقابل ضعف تمثيل الأقاليم الأخرى.

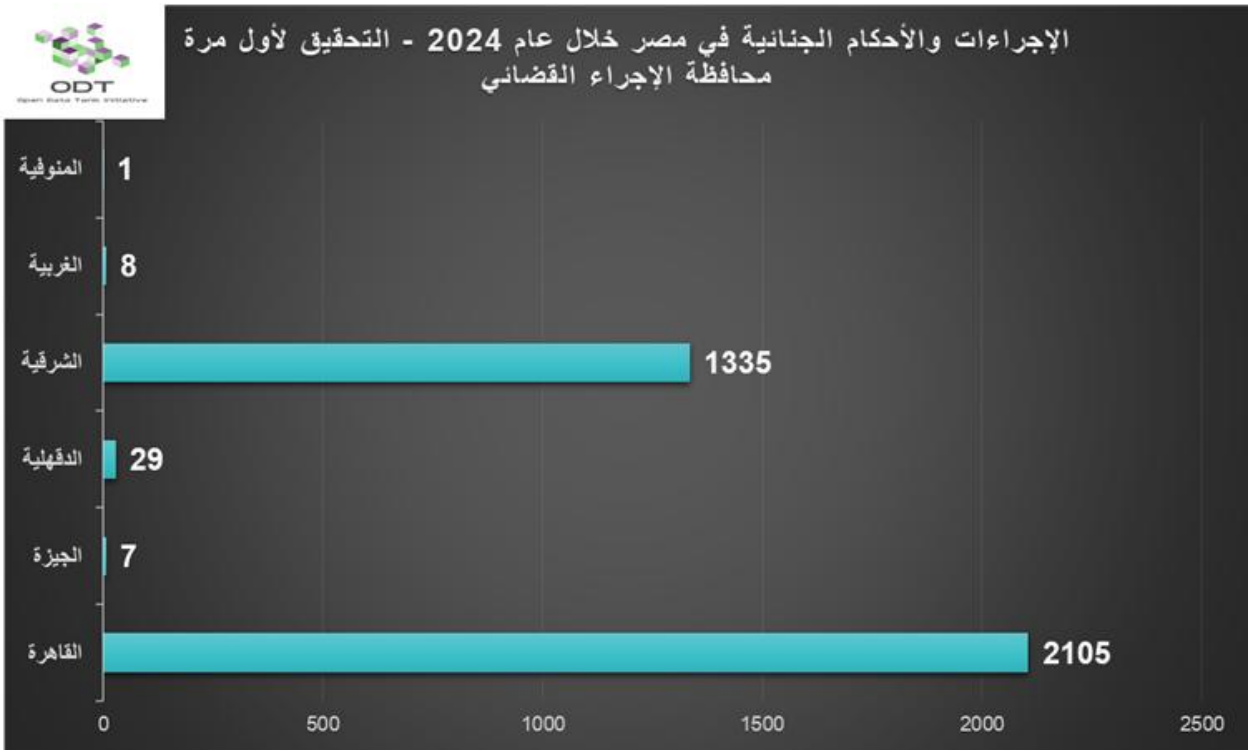

رابعًا: قراءة تحليلية من حيث نوع القرار:

تكشف البيانات الخاصة بمرحلة التحقيق لأول مرة خلال عام 2024 أن قرارات **الحبس الاحتياطي** استحوذت على النصيب الأكبر من المشهد ، إذ سجلت **3423 قرارًا بالحبس (4 أيام أو 15 يومًا على ذمة التحقيقات) من أصل 3485 قرارًا إجمالًا**، أي ما يعادل نحو **98.2%** من جميع القرارات. ويبرز ضمنها **"حبس 15 يوم علي ذمة التحقيقات"** كالإجراء الأكثر استخدامًا بفارق كبير، بعدد **3412 قرارًا** بمفرده **(حوالي 97.9%)**، بينما لم يسجَّل سوى **11 قرارًا "حبس 4 أيام علي ذمة التحقيقات" بنسبة هامشية تقارب 0.3%.**

في المقابل، **جاءت قرارات إخلاء السبيل في نطاق محدود للغاية؛** حيث لم تتجاوز **62 قرارًا** فقط في المجمل **(نحو 1.8% من الإجمالي)**. وتوزعت هذه القرارات بين **"إخلاء السبيل بكفالة مالية" (47 قرارًا – 1.3%)**، **"إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة" (15 قرارًا – 0.4%)**، ما يعكس حضورًا رمزيًا لهذه البدائل مقارنة بسيطرة الحبس الاحتياطي.

إجمالًا، يمكن القول إن عام 2024 في مرحلة التحقيق لأول مرة اتسم بتوجه حاد نحو الحبس كخيار شبه حصري، مع تراجع واضح لاستخدام آليات الإفراج المشروط أو الضمانات البديلة، بما يعكس نهجًا محافظًا في إدارة ملفات التحقيق خلال العام.

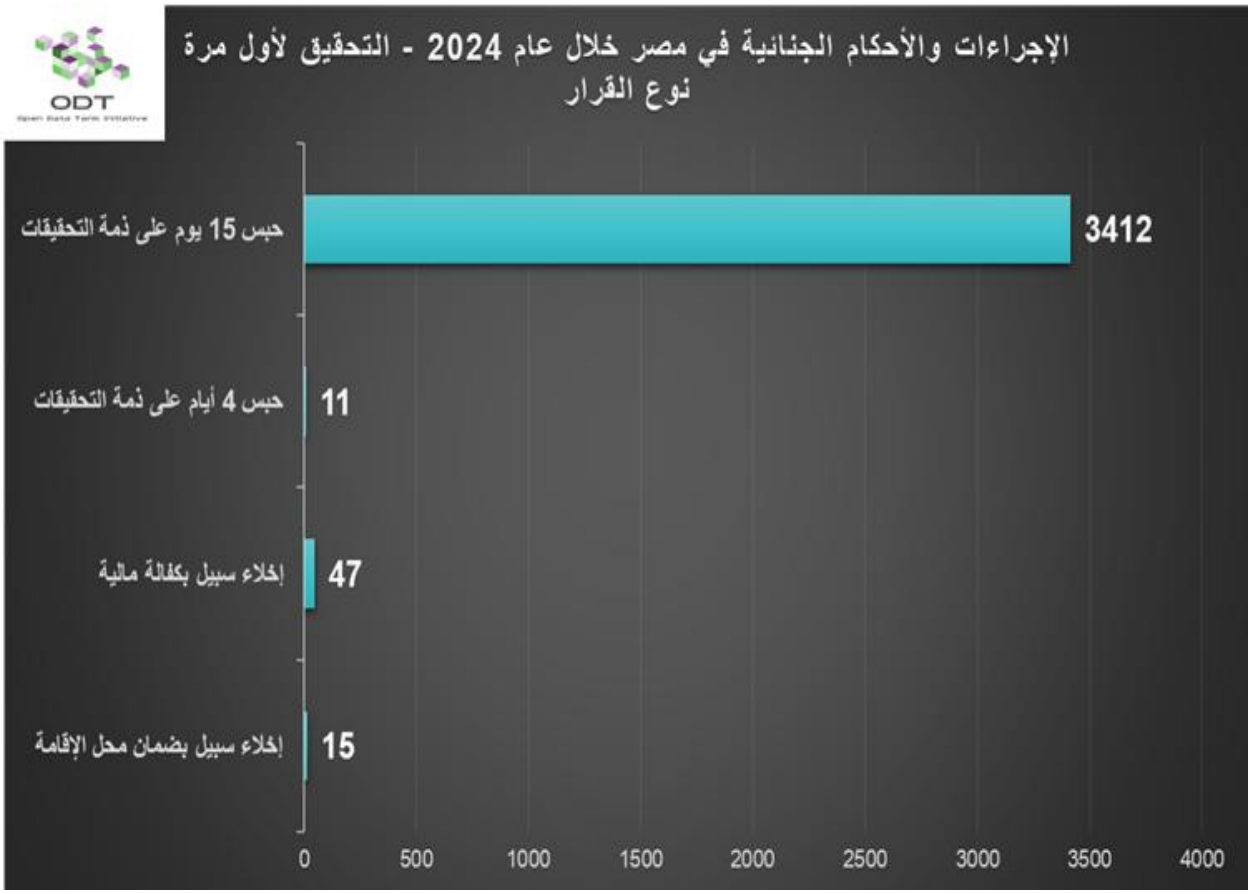

خامسًا: قراءة تحليلية من حيث نوع الجلسة:

تكشف البيانات الخاصة بنوع الجلسة خلال عام 2024 عن أن **أغلب التحقيقات الجنائية تمت "بعد مدة من القبض"**، حيث سجل هذا النوع من الجلسات **2032 جلسة**، أي ما يعادل نحو **58.3%** من إجمالي التحقيقات.

في المقابل، جاءت الجلسات التي جرت "**بعد تدوير داخل الحبس**" في المرتبة الثانية بعدد **1195 جلسة** بنسبة تقارب **34.3%**، وهو رقم يعكس انتشار ظاهرة التدوير كمسار متكرر في التعامل مع المحتجزين.

أما الجلسات التي تمت "**مباشرة بعد القبض**" فكانت الأقل عددًا، إذ لم تتجاوز **258 جلسة** بنسبة **7.4% فقط**، مما يشير إلى محدودية لجوء السلطات إلى التحقيق الفوري بعد الضبط، مقابل تفضيلها التمديد أو إعادة التحقيق في مراحل لاحقة.

بوجه عام، تُظهر هذه الأرقام أن غالبية التحقيقات لا تُجرى في اللحظة الأولى بعد القبض، بل بعد فترات زمنية متفاوتة، الأمر الذي يعكس تعقيد مسار الإجراءات الجنائية واستمرار الاعتماد على التدوير كآلية متكررة داخل منظومة الحبس الاحتياطي.

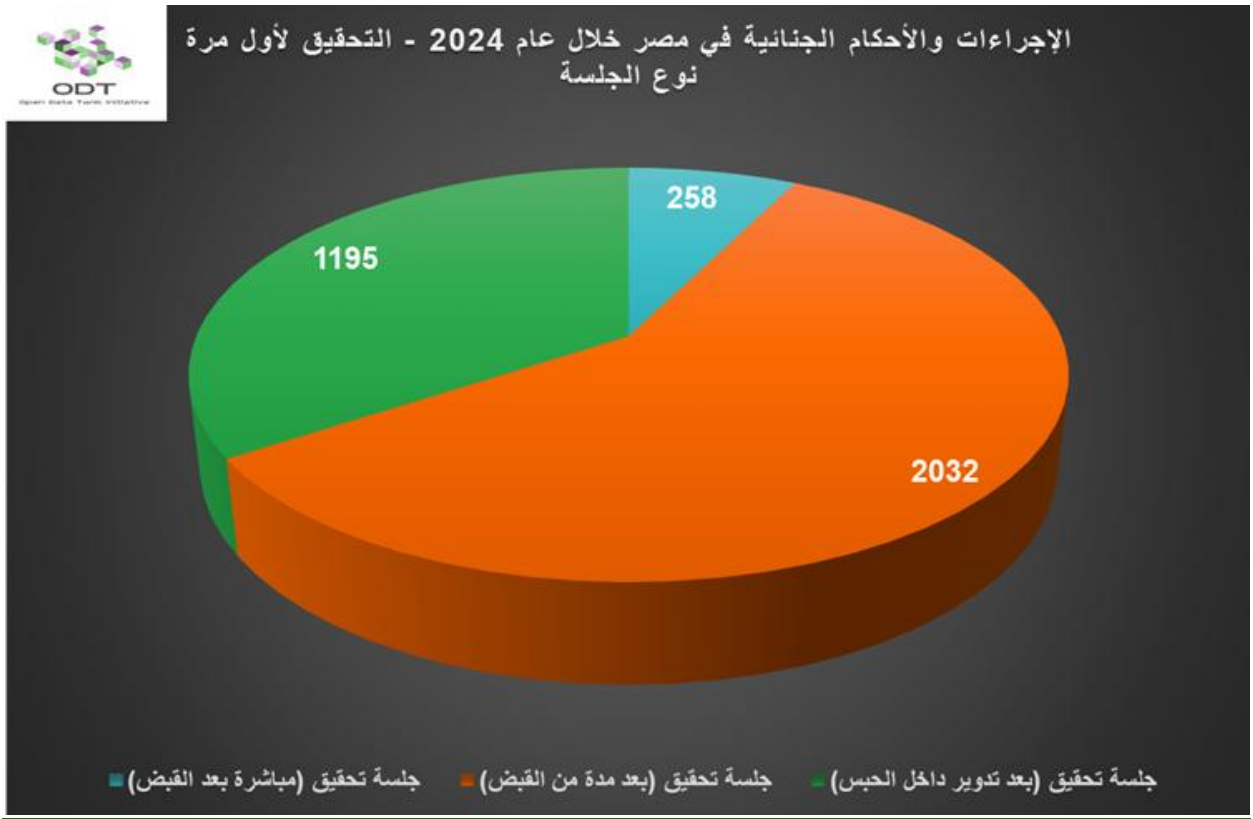

سادسًا: قراءة تحليلية من حيث النوع الاجتماعي:

البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في مرحلة التحقيق خلال عام 2024 تكشف عن حضور طاغٍ للذكور في مشهد التحقيقات. فقد بلغ عددهم نحو **3400 شخصًا** من إجمالي **3485**، أي ما يعادل تقريبًا **97.6%** من جميع القرارات، مقابل **85 أنثى فقط** بنسبة لم تتجاوز **2.4%.**

هذا التباين الكبير يوضح أن التحقيقات الجنائية تكاد تكون حكرًا على الذكور، ، سواء في قرارات الحبس الاحتياطي أو إخلاء السبيل. كما أن وجود النساء جاء محدودًا للغاية، واقتصر على بعض الصور مثل **"حبس 15 يومًا على ذمة التحقيقات" (67 أنثى)، "إخلاء سبيل بكفالة مالية" (18 أنثى)**، بينما غاب حضورهن تمامًا في قرارات مثل التدابير الاحترازية أو الحبس 4 ايام علي ذمة التحقيقات، والتي انحصرت بالذكور وحدهم.

بذلك يتضح أن النساء لم يغبن تمامًا عن مشهد التحقيقات، لكن حضورهن كان محدودًا وهامشيًا مقارنة بالذكور، واقتصر على مواقف أقل تشددًا نسبيًا، وهو ما يؤكد استمرار الفجوة الكبيرة بين الجنسين في طبيعة الإجراءات الجنائية خلال مرحلة التحقيق.